سياسة مكافحة الفساد

لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية.

وتحظر علينا قوانين مكافحة الفساد، من بين أمور أخرى، تقديم أي شيء ذي قيمة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى مسؤول حكومي بغرض (1) التأثير أو التحريض بصورة غير مشروعة على اتخاذ إجراء رسمي أو عدم اتخاذ إجراء من أجل الحصول على عمل تجاري أو الاحتفاظ به أو (2) تأمين أي ميزة تجارية غير مشروعة. ولا يُعتدّ بقيمة المقابل أو الهدية أو الخدمة.

كما تحظر قوانين مكافحة الفساد عرض أو دفع أي شيء ذي قيمة لشخص ثالث (بما في ذلك أي شريك أو وكيل) مع العلم (أو وجود سبب يدعو إلى العلم) بأن هذا الشخص سيستخدم المال لتقديم رشوة لمسؤول حكومي.

وتُجرّم بعض قوانين مكافحة الفساد أيضاً الرشوة في القطاع الخاص أو التجاري التي لا تنطوي على موظفين حكوميين.

2) **أي شيء ذي قيمة:** النقد أو المكافئات النقدية (على سبيل المثال، بطاقات الهدايا، البطاقات المدفوعة مسبقًا، الحوالات المالية، شيكات الصراف، إلخ)، الأوراق المالية (الأسهم، أو السندات، أو وحصص الملكية، أو حصص الشراكة، إلخ)، عروض التوظيف أو أي مزايا ملموسة أو غير ملموسة أخرى، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الهدايا والقروض والخدمات والإجازات والوجبات والفرص التعليمية والمزايا والتبرعات الخيرية والمساهمات السياسية.

3) **الرشوة:** إعطاء ميزة أو أي شيء ذي قيمة أو الحصول على ميزة أو شيء ذي قيمة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لأي شخص للحض على أو تشجيع سلوك غير مشروع أو غير قانوني أو لمكافأة الأداء غير المشروع لفعل أو قرار. ويمتد هذا أيضًا إلى توجيه شخص آخر، بما في ذلك عضو الفريق، لارتكاب رشوة.

4) **التبرعات الخيرية:** التبرعات النقدية أو العينية التي تقدمها الشركة أو تُقدم نيابة عن الشركة لدعم قضية أو منظمة خيرية.

5) **مسؤول الامتثال:** كبير مسؤولي الامتثال في الشركة أو أي مسؤول امتثال آخر يتم تعيينه من وقت لآخر.

6) **مدفوعات التيسير (أو رشاوى التسهيل):** هي نوع من المدفوعات النقدية أو العينية (مثل المشروبات الكحولية،

A. الهدف والنطاق

تأسست شركة HEICO Corporation والشركات التابعة لها (يُشار إليها مجتمعة باسم "HEICO" أو "الشركة") على أساس من الأخلاق والأمانة والنزاهة. مع هذا الأساس، تسعى HEICO جاهدة إلى أن تكون مشاركًا موثوقًا به ضمن الصناعات التي تعمل فيها وفي جميع أنحاء العالم. ومن خلال تبني هذه المبادئ والسياسات، ومن خلال العمل المتفاني لأعضاء فريق HEICO، تواصل HEICO العمل بطريقة قانونية، بهدف حماية مُثل النزاهة، والحفاظ على الممارسات الأخلاقية، وتقديم أفضل الخدمات والمنتجات ضمن حدود القانون. وتحقيقا لهذه الغاية، تضع سياسة مكافحة الرشوة والفساد هذه (يُشار إليها باسم "السياسة") المعايير والممارسات والمبادئ التوجيهية لمنع الرشوة والفساد وكشفهما ومكافحتهما عبر عمليات الشركة في جميع أنحاء العالم.

B. بيان السياسة

في HEICO، نحن لا نقدم أو نقبل الرشاوى، تحت أي ظرف من الظروف. وتنطبق هذه السياسة على أعضاء الفريق ووكلاء الطرف الثالث الذين يقدمون خدمات لـ HEICO أو نيابة عنها، سواء كانوا متواجدين محليًا أو دوليًا. يكون لجميع المصطلحات الواردة في هذه الوثيقة ذات المعاني المنصوص عليها في هذه السياسة.

C. الالتزام بالامتثال

تحظر الشركة الرشاوى والفساد من قبل أو نيابة عن أي عضو في الفريق أو وكيل طرف ثالث يؤدي خدمات لصالح أو نيابة عن HEICO، كما تعزز الشركة الامتثال لجميع قوانين مكافحة الفساد المعمول بها. ومع اعتماد هذه السياسة، تؤكد الشركة التزامها بـ (1) الامتثال لقوانين مكافحة الفساد والقوانين المحلية المعمول بها، (2) والشفافية، (3) والنزاهة في عملياتها في جميع أنحاء العالم.

تتوافق هذه السياسة مع متطلبات مدونة قواعد سلوك العمل للشركة وقوانين مكافحة الفساد. يُحظر على أعضاء الفريق ووكلاء الطرف الثالث عرض الرشوة أو و/أو قبولها و / أو الانخراط فيها، أو الانخراط في أي معاملات فاسدة (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر). وبموجب بعض قوانين مكافحة الفساد، لا تقتصر القيود على المسؤولين الحكوميين فحسب، بل تشمل أيضا الأطراف التجارية.

D. التعاريف

لأغراض هذه السياسة، يكون للمصطلحات التالية المعاني المبينة أدناه:

1) **قوانين مكافحة الفساد**: أي قانون لمكافحة الفساد ينطبق على أعمال وعمليات HEICO (المحلية والدولية على حد سواء). تشمل القوانين المعمول بها، على سبيل المثال لا الحصر، قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة الأمريكي (FCPA)، وقانون الرشوة في المملكة المتحدة لعام 2010، واتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

13) **وكلاء الطرف الثالث:** أي وكيل أو مستشار أو موزعين أو مندوب مبيعات أو مقاول أو بائع أو وكيل طرف ثالث أو شريك و / أو أي شخص ليس عضو فريق يقدم خدمات للشركة أو نيابة عنها في جميع أنحاء العالم.

E. إرشادات عامة

1) **حظر الرشوة بشكل عام.**

يحظر على أعضاء الفريق ووكلاء الطرف الثالث القيام، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بإعطاء أي رشاوى أو الوعد بها أو تقديمها، لأي شخص، سواء كان مسؤولًا حكوميًا أو طرفًا تجاريًا أو غير ذلك. كما يحظر على أعضاء الفريق ووكلاء الطرف طلب أي رشاوى أو الموافقة على الحصول عليها أو قبولها، من أي شخص، سواء كان مسؤولًا حكوميًا أو طرفًا تجاريًا أو غير ذلك.

وفيما يلي بعض الأمثلة على السلوك المحظور بموجب هذه السياسة:

(a) تقديم الرشاوى أو قبول الرشاوى من أي مسؤول حكومي أو شركة أو شخص.
(b) عرض أو دفع مدفوعات التيسير عندما لا يسمح بها صراحة قانون (قوانين) مكافحة الفساد المعمول به، مثل دفع مبالغ لوكيل جمركي للإفراج عن بضائع محتجزة.
(c) تقديم الهدايا أو الامتيازات للمسؤولين الحكوميين أو أي طرف ثالث من أجل الحصول على نتيجة مواتية، مثل الحصول على ترخيص تصدير.
(d) استخدام الرعايات و/أو التبرعات الخيرية كوسيلة للحصول على نتيجة غير قانونية أو معاملة تفضيلية من المسؤولين الحكوميين.

2) **دفع نفقات الضيافة والترويج.**

نفقات الضيافة والترويج التي ترتبط مباشرة بخدمات الشركة ومنتجاتها، وتكون معقولة ومناسبة بشكل عام. غير أنه لا يجوز استخدام هذه النفقات لتحريض شخص على القيام بسلوك غير مشروع أو غير قانوني.

يجوز للشركة عمومًا تقديم نفقات الضيافة والترويج إذا كانت:

(a) مقدمة بحسن نية لغرض تجاري مشروع؛
(b) معقولة ومتناسبة في قيمتها (على سبيل المثال، حتى 100 دولار أمريكي)؛
(c) لا تتم في شكل نقد أو مكافئات نقدية؛

والسجائر، والمنتجات، أو ما شابهها من سلع صغيرة الحجم ومنخفضة القيمة) تُدفع لموظفي الحكومة بهدف تسهيل أو تسريع أي إجراء حكومي روتيني (مثل الحصول على التصاريح، والتراخيص، والتخليص الجمركي، ومعالجة التأشيرات، والحماية الأمنية، وجدولة عمليات التفتيش، وما إلى ذلك). ويمكن أن تكون مدفوعات التيسير غير قانونية بموجب قوانين معينة لمكافحة الفساد، حتى وإن كانت شائعة في العديد من البلدان.

7) **المسؤول الحكومي:** أي مسؤول أو موظف في أي إدارة أو وكالة أو هيئة حكومية تابعة لها (ويشمل ذلك أي مؤسسة تسيطر عليها الحكومة)، أو في منظمة دولية عامة (مثل الأمم المتحدة أو البنك الدولي أو منظمة التجارة العالمية أو منظمة الجمارك العالمية)، أو أي شخص يتصرف بصفة رسمية أو يمارس وظيفة عامة لأي مما سبق أو نيابة عن أي مما سبق (مثل الجمارك أو الهجرة أو الشرطة أو مسؤولي الموانئ، وما إلى ذلك)، أو أي حزب سياسي أو مسؤول حزبي، أو أي مرشح لمنصب سياسي. وفي بعض البلدان، يمكن اعتبار الغرفة التجارية المحلية هيئة حكومية.

8) **نفقات الضيافة:** الهدايا والوجبات والترفيه والحفلات الموسيقية والفعاليات الرياضية وتذاكر السفر والإقامة وغيرها من النفقات التي تقدمها الشركة لأطراف ثالثة لأغراض الضيافة.

9) **الشخص:** أي فرد، أو شركة مساهمة بسيطة، أو مؤسسة، أو شركة ذات مسؤولية محدودة، أو صندوق استثماري تجاري، أو شركة مساهمة، أو صندوق استئماني، أو منظمة غير مسجلة، أو مشروع مشترك، أو شركة، أو أي كيان آخر.

10) **المساهمات السياسية:** المساهمات النقدية أو العينية التي تقدمها الشركة لدعم مرشح سياسي أو قضية أو منظمة.

11) **النفقات الترويجية:** النفقات التي تتكبدها الشركة للإعلان عن منتجات الشركة وخدماتها (على سبيل المثال، وجبات الغداء والعشاء والندوات وورش العمل والجولات في المنشأة والمواد الترويجية ذات العلامات التجارية والكتيبات والرعاية والمؤتمرات التجارية وما إلى ذلك) للعملاء والمنظمات والأطراف الثالثة.

12) **عضو الفريق:** أي عضو في مجلس الإدارة، أو مسؤول، أو إدارة عليا، أو موظف في الشركة.

(b) ***العناية الواجبة.*** ستقوم الشركة ببذل العناية الواجبة ومراجعة خلفية وسمعة وخبرة وقدرات وكلاء الطرف الثالث لضمان الامتثال لهذه السياسة ولجميع القوانين المعمول بها.

6) **الكتب والسجلات.** يجب الاحتفاظ بدفاتر وسجلات وحسابات الشركة بتفاصيل ودقة معقولة بحيث تعكس جميع المعاملات بدقة ونزاهة. يلتزم أعضاء الفريق ووكلاء الطرف الثالث بجميع لوائح وسياسات وإجراءات الشركة المعمول بها المتعلقة بتسجيل المعاملات التجارية في دفاتر وسجلات الشركة ووكلاء الطرف الثالث المعمول بها.

F. الإقرار

تطلب الشركة من وقت لآخر من أعضاء الفريق ووكلاء الطرف الثالث الإقرار بمراجعتهم لهذه السياسة، وتلقيهم للتدريب، وامتثالهم لهذه السياسة وقوانين مكافحة الفساد المعمول بها.

G. أسئلة

لطرح أي أسئلة تتعلق بهذه السياسة أو للحصول على المساعدة في تحديد ما إذا كان إجراء معين يتوافق مع هذه السياسة وقوانين مكافحة الفساد، أو للحصول على إرشادات أو توضيحات محددة، يرجى الاتصال بمسؤول الامتثال أو الإدارة القانونية.

H. الانتهاكات

في حالة انتهاك قوانين مكافحة الفساد المعمول بها، فقد يخضع أعضاء الفريق و / أو الشركة لعقوبات جنائية (الغرامة أو السجن) أو عقوبات مدنية (تعويضات عن الأضرار أو غرامات). بالإضافة إلى العقوبات الجنائية أو المدنية المحتملة، فإن أي انتهاك لهذه السياسة والقوانين المعمول بها سيعتبر مسألة خطيرة وسيؤدي إلى اتخاذ إجراءات تأديبية من قبل الشركة ضد عضو الفريق، والتي قد تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، إنهاء خدمة ذلك العضو.

I. الإبلاغ وعدم الانتقام

يجب على أعضاء الفريق ووكلاء الطرف الثالث الإبلاغ عن أي انتهاكات للقانون المعمول به أو لهذه السياسة إلى مسؤول الامتثال أو إلى *The Network* على الرقم 5942-270 (888)-1، وهو خط ساخن للإبلاغ عن المخالفات متاح على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع دون الكشف عن هوية المبلغ، وتديره جهة خارجية. وستحافظ الشركة على سرية التقارير قدر الإمكان، بما يتوافق مع القانون والظروف العملية.

تحظر HEICO أي نوع من أنواع الانتقام ضد أي شخص يُبدي، بحسن نية، قلقاً أو يُبلغ عن انتهاك لهذه السياسة. ولا يوجد في هذه السياسة

(d) تقدم بشكل غير متكرر؛
(e) قانونية بموجب قوانين مكافحة الفساد المعمول بها؛
(f) مسجلة بشكل صحيح في دفاتر وسجلات الشركة وفقًا للوائح والسياسات المالية.

3) **المساهمات السياسية والتبرعات الخيرية.**
تعتبر المساهمات السياسية والتبرعات الخيرية رشاوى إذا كانت نية المساهمة أو التبرع هي حث طرف على الانخراط في سلوك غير مشروع أو غير قانوني. وتحظر الشركة صراحة أي مساهمات سياسية أو تبرعات خيرية تقدم بمثل هذه النوايا.

إذا طلب مسؤول حكومي، أو أحد أفراد أسرة مسؤول حكومي، من الشركة تقديم مساهمة سياسية أو تبرع خيري، يجب أن تتم الموافقة على المساهمة أو التبرع من قبل مسؤول الامتثال أو المستشار العام، مع تسجيل كل من الطلب والرد على ذلك الطلب، بما في ذلك الموافقات والرفض، كتابة.

في حين يسمح لأعضاء الفريق بالمشاركة في القضايا غير الربحية والتي ترتبط مباشرة بالتوعية المجتمعية ومبادرات العطاء الخيري، يجب مراجعة جميع الطلبات التي تسعى لجمع مشاركة أعضاء الفريق الآخرين أو مساهماتهم لتلك القضايا والموافقة عليها من قبل قسم الموارد البشرية في الشركة التابعة لـ HEICO أو من قبل الرئيس.

4) **قبول المحاكم التجارية من أطراف ثالثة.** لا يجوز لعضو الفريق قبول مجاملة تجارية من طرف ثالث (على سبيل المثال، الهدايا أو الخدمات أو الوجبات أو غيرها من الأشياء) إذا كان المقصود منها أن تكون في مقابل تصرف عضو الفريق بشكل غير مشروع أو غير قانوني، أو من أجل ضمان الحصول على معاملة تفضيلية.

5) **وكلاء الطرف الثالث.** سوف تقوم الشركة بإخطار وكلاء الطرف الثالث بهذه السياسة والتزامهم بالامتثال لها ولجميع قوانين مكافحة الفساد.

(a) ***أحكام العقد.*** يتعين على أعضاء الفريق ووكلاء الطرف الثالث بذل قصارى جهدهم لضمان أن تتضمن جميع الاتفاقيات بند الشركة القياسي لمكافحة الفساد أو بندًا يماثل هذه السياسة من حيث المضمون. ويُحظر على وكلاء الطرف الثالث التعاقد من الباطن على أعمال الشركة دون التأكد أولاً من أن عقود التعاقد من الباطن هذه تشترط الامتثال للقوانين المعمول بها، بما في ذلك قوانين مكافحة الفساد، وفقًا لهذه السياسة.

ما يمنع أعضاء الفريق أو وكلاء الطرف الثالث من إثارة المخاوف لدى الجهات الحكومية المختصة.